S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/438
28 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير الى القرار ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلي أن أعيد تنشيط لجنة التحقيق الدولية مع إناطتها بالولاية التالية:

(أ) جمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتصلة ببيع وتوريد وشحن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى من افريقيا الوسطى، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٤ و٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و١٠١١ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

(ب) تحديد الأطراف التي تساعد في بيع أو حيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية من جانب قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة وتشجع عليها، بما يتنافى والقرارات المشار إليها أعلاه؛

(ج) تقديم توصيات تتعلق بإنهاء تدفق الأسلحة بطريقة غير قانونية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الفقرة ٧ من هذا القرار، أوصى مجلس الأمن أن تستأنف اللجنة أعمالها في أسرع وقت ممكن، وطلب إلي أن أقدم تقريرا الى المجلس عن إعادة تنشيط اللجنة. وهذه الرسالة أقدمها عملا بذلك الطلب.

وعلى إثر اعتماد القرار ١١٦١ (١٩٩٨)، طلبت الى السيد محمود قاسم (مصر)، الذي رأس لجنة التحقيق الدولية في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦، أن يستأنف مهامه كرئيس. وطلبت أيضا الى حكومات باكستان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية أن تنظر في توفير خدمات مسؤولين يعملون كأعضاء في اللجنة.

ونتيجة لذلك، يسعدني أن أبلغكم أن اللجنة تتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد محمود قاسم (مصر) (الرئيس)
العميد مجاهد عالم (باكستان)
السيد جلبرت بارث (سويسرا) و
السيد مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)

وسيساعد اللجنة عدد صغير من الموظفين.

وفي فترة ما بين ٤ و ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، عقد رئيس اللجنة وأعضاؤها في مقر الأمم المتحدة سلسلة من الجلسات الإعلامية والمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء المهتمة وكبار المسؤولين في الأمانة العامة وآخرين استعدادا لاستئناف تحقيقاتهم. وفي ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨، أقامت اللجنة قاعدتها من جديد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي حيث استأنفت اتصالاتها في كينيا ومع حكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى وجهات أخرى.

ووفقا للقرار ١١٦١ (١٩٩٨)، ستمول أنشطة اللجنة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا. وفي ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، بلغ مجموع التبرعات التي تلقتهـــا الأمانة العامة زهاء ٠٠٠ ١٤٠ دولار لتستخدمها اللجنة، (٠٠٠ ١٠٠ دولار من حكومة بلجيكا و٠٠٠ ٤٠ دولار من حكومة اليابان). وفي الجلسة ٣٨٧٠ التي عقدها مجلس الأمن في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨، وحين تم اعتماد القرار ١١٦١ (١٩٩٨) أعلن عن تقديم المزيد مـــن التبرعات مـــن ألمانيا (٠٠٠ ٥٠ دولار) وبلجيكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٠٠٠ ١٠٠ جنيه استرليني) والولايات المتحدة الأمريكية (٠٠٠ ١٠٠ دولار). وأثناء زيارة اللجنة الى نيويورك، ذكر ممثل فرنسا أن حكومة بلده تعتزم المساهمة في الصندوق الاستئماني. وأعلنت أيضا حكومة السويد التبرع بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ كرونة سويدية، أي نحو ٠٠٠ ٦٤ دولار لدعم عمل اللجنة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للحكومات التي ساهمت في الصندوق وأتوجه مجددا بالنداء إلى بقية الحكومات لتحذو حذوها.

ووفقا للفقرة ٧ من القرار ١١٦١ (١٩٩٨)، سأقدم تقريرا مؤقتا إلى المجلس بشأن النتائج الأولية التي تخلص إليها اللجنة في غضون الثلاثة أشهر المقبلة، على أن يتبعه تقرير نهائي يتضمن توصياتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وسأكون ممتنا لو وجهتم انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

(توقيع) كوفي عنان

- - - - -